ايرانية وعراقية وبحرينية وقطرية ... الخ لا يسمح لها بالعمل ضد اهداف اسرائيلية الا اذا انتقلت الى مطارات عراقية او سورية او اردنية وهذه مسألة سياسية اخرى تدخل فيها كثير من العوامل الدولية والعربية .

ولم تقتصر انباء صفقات الاسلحة الغربية على السعودية والكويت بل شملت امارات الخليج التي قيل ان فيها بعثات عسكرية امريكية وفرنسية وبريطانية تحاول طرح عروض لبيع مجموعة من الاسلحة الجوية والبرية والبحرية . ولقد اعلنت الولايات المتحدة انها وافقت « من حيث المبدأ » على بيع نفاثات سرعتها سرعة الصوت الى السعودية مع احتمال بيع طائرات مماثلة الى الكويت ايضا « وأن الصفقة ستتضمن المثال الذي لا يضارع للقوة الضاربة في الشرق الاوسط ، اي المقاتلة القاذفة فانتوم ف ـ ٤ » (نيوزويك ١٩٧٣/٦/١٨) .

ومع ظهور هذه الانباء تحرك الاسرائيليون سياسيا ودبلوماسيا واعلنوا عن قلقهم ازاء احتمالات تدعيم القوات العربية . فلقد اذاعت محطة الاذاعة الاسرائيلية بأن تل ابيب تنظر بقلق بالغ الى احتمالات تبدل سياسة فرنسا في المنطقة خاصة وان حظر الاسلحة الذي فرضه ديغول في عام ١٩٦٧ يضع العراقيل امام الافاق السياسية الفرنسية الجديدة في الشرق الاوسط . واشارت الى ان اكثر ما يشغل بال الساسة الاسرائيليين هو ان « الرئيس بومبيدو قرر قبل الانتخابات وجوب التخلص من الحظر » « وان في الجمعية الوطنية الفرنسية [البرلمان] اغلبية ديغولية ـ شيوعية تبارك سياسة التأييد للعرب » (نشرة رصد اذاعة اسرائيل (ر . ا . ا .) عدد ٢٢١) .

وفي بيان حول السياسة الخارجية اعرب ابا ايبان وزير الخارجية الاسرائيلية امام الكنيست في جلسة ٧٣/٥/٢٨ عن قلقه من الطلبات التي قدمتها المملكة العربية السعودية والكويت الى الولايات المتحدة لشراء اسلحة حديثة وقال : « ان من الضروري بالنسبة لاسرائيل ان تحصل على منفذ أكيد على البحر الاحمر ، وان يتحقق توازن معقول في امن الخليج الفارسي [العربي] . واذا كانت الدول العربية منقسمة على نفسها فيما يتعلق بخط السياسة الداخلية والعالمية الذي تتبعه ، فانها متحدة على العكس اتحادا كاملا في عدائها ضد اسرائيل . » ... « ان حادثة طائرات الميراج الفرنسية المسلمة الى ليبيا والتي نقلت الى مصر* . وحادثة الطائرات الانكليزية الصنع المسلمة الى العراق والسعودية والموجودة أيضا في مصر ، تؤكدان انه يوجد بالنسبة للمعدات العسكرية نوع من « السوق المشتركة » بين البلدان العربية » (لوموند ١٩٧٣/٥/٣٠) .

وذكرت الدوائر السياسية في القدس (٥/٢٩) أن اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة ضمانات قاطعة بأن الكميات الضخمة من الاسلحة التي سيزودون بها السعودية والكويت لن تستخدم ضد اسرائيل . وفي ٥/٣٠ كشف النقاب في تل ابيب عن ان اسرائيل ستتقدم بطلبات جديدة للحصول على أسلحة من الولايات المتحدة في أعقاب صفقة الاسلحة الامريكية مع السعودية والكويت . وانها ستطالب بالتعجيل بتسليم الاسلحة المتعاقد عليها. وقدرت صحيفة هآرتس نقلا عن مصادر عليا في تل ابيب ان قيمة صفقة المملكة العربية السعودية تصل الى ٦٢٥ مليون دولار، وان صفقة الكويت تبلغ ٥٠٠ مليون دولار. واشارت الى ان اسرائيل فهمت ان تزود الولايات المتحدة هاتين الدولتين « الخليجيتين » بالاسلحة لمواجهة النفوذ السوفياتي المتزايد في المنطقة الا انها ستطالب بضمانات مقنعة بأن هذه الاسلحة لن تستخدم ضدها (الديلي ستار ٧٣/٥/٣١) .

وابلغ السفير الاسرائيلي في واشنطن سيمحا دينتس قلق حكومته الى سيسكو في ٢٤ و٢٩ ايار والى مستشار الرئيس الامريكي هنري كيسنغر في ٢ حزيران . ولم يقتصر الامر على ذلك بل وصل الى حد قيام ابا ايبان في ٧٣/٥/٣١ بشجب سياسة الولايات المتحدة لموافقتها على تزويد السعودية والكويت بأسلحة متطورة وقال « ان مثل هذه الشحنات من الاسلحة ستؤثر على ميزان القوى في المنطقة » (المحرر ٧٣/٥/١) .

ولقد تركزت ردود الفعل الاسرائيلية على عدة نقاط هي : موازين القوى ، والامن ، واحتمالات انتقال هذه الاسلحة الى طرف ثالث (مصر او الاردن) ، وهي نقاط مترابطة ببعضها . اذ أن أمن اسرائيل مرتبط بتفوقها وميل موازين القوى

---

* انظر القضية الفلسطينية عسكريا ـ شهريات العدد ٢٢ من مجلة شؤون فلسطينية .